

القرض الفلاحي للمغرب
ملخص بيان المعلومات

إصدار سندات اقراض تابعة - المبلغ الإجمالي للعملية: 500.000.000 درهم

شطر "ب" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	شطر "ب" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	شطر "ب" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	شطر "ب" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	شطر "ب" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	شطر "ب" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت
المبلغ الأقصى للشطر	500.000.000 درهم	500.000.000 درهم	500.000.000 درهم	500.000.000 درهم	500.000.000 درهم
عدد السندات	5.000	5.000	5.000	5.000	5.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
المدة	7 سنوات	7 سنوات	7 سنوات	7 سنوات	7 سنوات
سعر الفائدة الاسمي	سعر قابل للتعديل سنوياً، استناداً إلى السعر الكامل 52 أسبوعاً (السعر التقدي)، والمحدد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما سيعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018، إضافة إلى منحة المجازفة بقيمة 70 نقطة أساس.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما سيعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018، إضافة إلى منحة المجازفة بقيمة 70 نقطة أساس.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما سيعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018، إضافة إلى منحة المجازفة بقيمة 70 نقطة أساس.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما سيعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018، إضافة إلى منحة المجازفة بقيمة 70 نقطة أساس.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما سيعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018، إضافة إلى منحة المجازفة بقيمة 70 نقطة أساس.
منحة المجازفة	70 نقطة أساس	70 نقطة أساس	70 نقطة أساس	70 نقطة أساس	70 نقطة أساس
قيمة الإصدار	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
تداول السندات	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان
السداد	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي
طريقة التخصيص	بما يتناسب مع الطلب مع اعطاء الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "أ" و"ت"				

الشطر "ج" سندات تابعة مدرجة بسعر قابل للتعديل	الشطر "ج" سندات تابعة مدرجة بسعر قابل للتعديل	الشطر "ج" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	الشطر "ج" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	الشطر "ج" سندات تابعة مدرجة بسعر قابل للتعديل	الشطر "ج" سندات تابعة مدرجة بسعر قابل للتعديل
المبلغ الأقصى للشطر	500.000.000 درهم	500.000.000 درهم	500.000.000 درهم	500.000.000 درهم	500.000.000 درهم
عدد السندات	5.000	5.000	5.000	5.000	5.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
المدة	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات
سعر الفائدة الاسمي	سعر قابل للتعديل سنوياً، استناداً إلى السعر الكامل 52 أسبوعاً (السعر التقدي)، والمحدد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات الخزينة لمدة 10 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما سيعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018، إضافة إلى منحة المجازفة بقيمة 80 نقطة أساس.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 10 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما سيعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018، إضافة إلى منحة المجازفة بقيمة 80 نقطة أساس.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 10 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما سيعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018، إضافة إلى منحة المجازفة بقيمة 80 نقطة أساس.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 10 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما سيعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018، إضافة إلى منحة المجازفة بقيمة 80 نقطة أساس.	سعر قابل للتعديل سنوياً، استناداً إلى السعر الكامل 52 أسبوعاً (السعر التقدي)، والمحدد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات الخزينة لمدة 10 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما سيعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018، إضافة إلى منحة المجازفة بقيمة 80 نقطة أساس.
منحة المجازفة	80 نقطة أساس	80 نقطة أساس	80 نقطة أساس	80 نقطة أساس	80 نقطة أساس
تداول السندات	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان
قيمة الإصدار	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
السداد	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي
طريقة التخصيص	بما يتناسب مع الطلب مع اعطاء الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "أ" و"ت"				

مدة الاكتتاب: من 22 إلى 24 أكتوبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي والمعينين على النحو الوارد في بيان المعلومات

المستشار المالي والمنسق العام للعملية	شركاء في الاستشارة المالية
 Oaklins ATLAS CAPITAL MEMBER FIRM FINANCE	 CAPITAL TRUST FINANCE
 VALORIS CORPORATE FINANCE Conseil & Ingénierie	 VALORIS SECURITIES Société de Bourse
 Oaklins ATLAS CAPITAL MEMBER FIRM BOURSE	 CAPITAL TRUST SA 11111
 القرض الفلاحي CREDIT AGRICOLE	 M.S.IN SOCIÉTÉ EN BOURSE

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقاً لمقتضيات منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 الصادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتميمه، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 8 أكتوبر 2018 تحت المرجع رقم VI/EM/021/2018.

تنبيه

تم التأشير على بيان المعلومات المتعلق بإصدار سندات إقراض تابعة للقرض الفلاحي للمغرب من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 8 أكتوبر 2018

نصّ بيان المعلومات الكامل موضوع رهن إشارة العموم في كلّ وقت في المقر الرئيسي للقرض الفلاحي للمغرب بمقره الاجتماعي بساحة العلويين ص.ب.49-10000 أو متوفر لدى المستشارين الماليين :

- Atlas Capital Finance :88، زنقة المراكشي، حي هيبودروم - الدار البيضاء .
(الهاتف : 05.22.23.76.02).
 - Capital Trust Finance :50، شارع الراشدي - الدار البيضاء . (الهاتف : 05.22.46.63.50).
 - Valoris Corporate Finance :355، طريق الجديدة - الدار البيضاء .
(الهاتف : 05.22.23.97.60).
- كما يُوضع رهن إشارة العموم على الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل www.ammc.ma
- كما يُمكن الاطلاع عليه في المقر الرئيسي لبورصة الدار البيضاء و في الموقع الإلكتروني للبورصة .

I- تقديم العملية

1. أهداف العملية

ومن خلال هذا البرنامج، يهدف القرض الفلاحي للمغرب إلى مواجهة تحديات خطة التنمية الاستراتيجية مع تجديد التزامه في إطار مهمته في مجال الخدمة العامة. إن الغرض الرئيسي من إصدار السندات الثانوية هو:

تمويل ودعم قطاع الصناعات الزراعية بموجب عقد برنامج المبرم مع الدولة في الفترة 2017-2021؛
- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الراهنة وبالتالي تعزيز النسب الاحترازية (الملاءة والسيولة).

2. هيكلية العملية

يصل المبلغ الإجمالي لعملية الإصدار الواردة في بيان المعلومات إلى 500.000.000 درهم. وسيتم تقسيمه على 8 أشرطة:

- الشطر 'أ': سعر قابل للتعديل سنوياً، مدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 500.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ب': سعر ثابت، مدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 500.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ت': سعر قابل للتعديل سنوياً، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 500.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ث': سعر ثابت، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 500.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ج': سعر قابل للتعديل سنوياً، مدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 500.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ح': سعر ثابت ومدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 500.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'خ': سعر قابل للتعديل سنوياً، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 500.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'د': سعر ثابت، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 500.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.

لا ينبغي في أي حال من الأحوال أن يتعدى المبلغ الإجمالي المخصص لأشرطة الثمانية السالفة الذكر 500.000.000 درهم.

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي والمعيينين على النحو الوارد في بيان المعلومات.

الهدف من وراء حصر الاكتتاب فقط على المستثمرين المؤهلين حسب القانون المغربي هو تسهيل عملية إدارة الاكتتاب داخل السوق الأولي. في حين يبقى في مقدور أي مستثمر يرغب في اقتناء سندات أن يشتريها من السوق الثانوي.

3. معلومات حول السندات المُقرر إصدارها

تنبيه	
ينبغي التمييز بين السند التابعي و السند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الإقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين	
خصائص سندات الشطر 'أ': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، مُدرجة في بورصة الدار البيضاء بسعر قابل للتعديل.	
طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخترطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 5.000
القيمة الإسمية	100.000 درهم
مدة الإقتراض	7 سنوات
مدة الاكتتاب	من 22 أكتوبر إلى 24 أكتوبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	فاتح نونبر 2018
تاريخ الاستحقاق	فاتح نونبر 2025
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	70 نقطة أساس
سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً.	
خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والتي نشرها بنك المغرب بتاريخ 18 أكتوبر 2018 ويزداد هذا المعدل بنسبة 70 نقطة أساس كمنحة مجازفة.	
سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 19 أكتوبر 2018 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.	
سعر الفائدة الإسمي	و في تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناتج بمنحة المجازفة المحددة بنسبة 70 نقطة أساس خلال السنة الأولى للإصدار.
ويتم إبلاغ البورصة من قبل القرض الفلاحي للمغرب قبل ما لا يقل عن 5 أيام تداول قبل تاريخ مرور سنة وسيتم نشرها في جريدة إعلان رسمية ضمن نفس الإطار الزمني .	
في حالة عدم توفر السعر المرجعي مباشرة على منحنى مؤشر السوق الثانوية، سوف يتم تحديد من قبل التكامل الخطي للمدتين المؤخرتين لمدة 52 أسبوعا (قاعدة النقدية).	
وسيتم ذلك التكامل الخطي بعد تحويل النسبة الحسابية الموافقة لمدة أكبر من 52 أسبوع للنسبة النقدية المعادلة له. صيغة الحساب هي:	
((معدل اكتوبري + 1) ^ (ك / العدد الدقيق للأيام * (1 - x) / 360) ك ؛	
حيث ك: نضج المعدل الاكثواري أكبر من 52 أسبوعا.	
* العدد الدقيق للأيام: 365 أو 366 يوما.	
يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في فاتح نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ فاتح نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الإسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي :	
(القيمة الإسمية * السعر الإسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).	
طريقة التخصيص	مناقصة على أساس تناسبي تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الإقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو

الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائياً إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعاً لجميع الديون الأخرى.	
يتمتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.	السداد المبكر
لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'أ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.	بند الاستيعاب التاملي
يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمال وفوائد، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقاً القرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.	رتبة السلف
يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالألا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقاً أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.	المحافظة على رتبة السلف
لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.	ضمان السداد
لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.	التنقيط
تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر "أ" قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد يفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر "أ".	تداول السندات
سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر "أ"، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويُحدّد تاريخ إدراجها في 29 أكتوبر 2018 بمقصورة السندات تحت الشريط OCAMC .	إدراج السندات
وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الحصص.	
الشركة المسؤولة عن تسجيل العملية هي MSIN	الشركة المسؤولة عن تسجيل
سيتم الإدراج في الحصة "أ" من خلال إدراج مباشر طبقاً للمادتين 1.2.22 و 1.2.6 من النظام العام لبورصة القيم.	مسطرة الإدراج الأول
طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 95-17، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لكتلة حاملي السندات، مع الإشارة إلى أن الوكيل المؤقت مسمى للأشطر من 'أ' إلى 'د' للعملية المنصوص عليها في بيان المعلومات و التي تجمع كلها في نفس الكتلة. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.	تمثيل حاملي السندات
القانون المغربي	القانون المطبق
المحكمة التجارية للرباط	المحكمة المختصة

خصائص سندات الشطر 'ب': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، مُدرجة في بورصة الدار البيضاء بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخربين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 5.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الإقتراض	7 سنوات
مدة الإكتتاب	من 22 أكتوبر إلى 24 أكتوبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الإنتفاع	فاتح نونبر 2018
تاريخ الاستحقاق	فاتح نونبر 2025
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	70 نقطة أساس
سعر الفائدة الاسمي	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يراقب أو يحدد اعتماد على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما أعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018 ، بالإضافة إلى علاوة المخاطر بنسبة 70 نقطة أساس، تحدد نسبة الفائدة الاسمية اعتمادا على سعر الفائدة 7 سنوات تعين أو تحسب من المنحنى الثانوي من سندات الخزينة. سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 19 أكتوبر 2018 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع ، أي في فاتح نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ فاتح نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على أساس تناسبي تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنويا) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنويا).
سداد الراسمال	تسدد ديون سندات الإقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدمة الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الإقتراض التابعة تلقائيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الراسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الإقتراض التابعة لموضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.
بند الاستيعاب التمثالي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر ' ب ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الراسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائدا، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة لموضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا القرض لفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الإقتضاء.

المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التتقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تتقيط.
تداول السندات	تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر " ب " قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر " ب ".
إدراج السندات	سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر " ب "، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويُحدّد تاريخ إدراجها في 29 أكتوبر 2018 بمقصورة السندات تحت الشريط OCAME . وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الحصص.
الشركة المسؤولة عن تسجيل	الشركة المسؤولة عن تسجيل العملية هي MSIN
مسطرة الإدراج الأول	سيتم الإدراج في الحصة " ب " من خلال إدراج مباشر طبقا للمادتين 1.2.6 و 1.2.22 من النظام العام لبورصة القيم.
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 95-17، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لكتلة حاملي السندات، مع الإشارة إلى أن الوكيل المؤقت مسمى للأشطر من 'أ' إلى 'د' للعملية المنصوص عليها في بيان المعلومات و التي تجمع كلها في نفس الكتلة. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

خصائص سندات الشطر 'ت': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء)، بسعر قابل للتعديل

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 5.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	7 سنوات
مدة الاكتتاب	من 22 أكتوبر إلى 24 أكتوبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	فاتح نونبر 2018
تاريخ الاستحقاق	فاتح نونبر 2025
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	70 نقطة أساس
سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً.	
سعر الفائدة الاسمي	خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعاً (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة نشرها بنك المغرب بتاريخ 18 أكتوبر 2018 ويزداد هذا المعدل بنسبة 70 نقطة أساس كمنحة مجازفة. سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 19 أكتوبر 2018 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية. و في تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعاً (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناجم بمنحة المجازفة المحددة بنسبة 70 نقطة أساس خلال السنة الأولى للإصدار. وسيتم نشرها من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة إعلان رسمية ضمن نفس الإطار الزمني.
طريقة حساب المعدل المرجعي	في حالة عدم توفر السعر المرجعي مباشرة على منحنى مؤشر السوق الثانوية، سوف يتم تحديد من قبل التكامل الخطي للمدتين المؤخرتين لمدة 52 أسبوعاً (قاعدة النقدية). وسيتم ذلك التكامل الخطي بعد تحويل النسبة الحسابية الموافقة لمدة اكبر من 52 أسبوعاً للنسبة النقدية المعادلة له. صيغة الحساب هي: (معدل اكتوبري + 1) ^ (ك / العدد الدقيق للأيام *) - (1 - x) / 360 ك ؛ حيث ك: نضج المعدل الاكوتواري أكبر من 52 أسبوعاً. * العدد الدقيق للأيام: 365 أو 366 يوماً.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنوياً في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في فاتح نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ فاتح نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).
طريقة التخصيص	مناقصة على أساس تناسبي تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدمة الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائياً إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعاً لجميع الديون الأخرى.

السداد المبكر	يتمتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة لموضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب.
بند الاستيعاب التماثلي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر ' ت ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الراسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالات وفوائد، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمالات وفوائد السندات التابعة لموضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقاً القرض لفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالألا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقاً أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة لموضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التنقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط
تداول السندات	تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر "ت" قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر "ت".
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لكتلة حاملي السندات، مع الإشارة إلى ان الوكيل المؤقت مسمى للأشطر من 'أ' إلى 'د' للعملية المنصوص عليها في بيان المعلومات و التي تجمع كلها في نفس الكتلة. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

خصائص سندات الشطر 'ث': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء)، بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليز) و المقيدة في حسابات لدى المخترطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 5.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	7 سنوات
مدة الاكتتاب	من 22 أكتوبر إلى 24 أكتوبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	فاتح نونبر 2018
تاريخ الاستحقاق	فاتح نونبر 2025
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	70 نقطة أساس
سعر الفائدة الاسمي	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يراقب أو يحدد اعتماد على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما أعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018 ، بالإضافة إلى علاوة المخاطر بنسبة 70 نقطة أساس. تحدد نسبة الفائدة الاسمية اعتمادا على سعر الفائدة 7 سنوات تعين أو تحسب من المنحنى الثانوي من سندات الخزينة. سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 19 أكتوبر 2018 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في فاتح نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ فاتح نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على أساس تناسبي تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدمة الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائياً إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يتمتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب.
بند الاستيعاب التمثالي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'ث' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتسبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائدا، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا القرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأا تمنح لفائدة سندات

تابعية أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.	
لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.	ضمان السداد
لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.	التنقيط
تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر 'ث' قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر 'ث'.	تداول السندات
طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لكتلة حاملي السندات، مع الإشارة إلى أن الوكيل المؤقت مسمى للأشطر من 'أ' إلى 'د' للعملية المنصوص عليها في بيان المعلومات و التي تجمع كلها في نفس الكتلة. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.	تمثيل حاملي السندات
القانون المغربي	القانون المطبق
المحكمة التجارية للرباط	المحكمة المختصة

خصائص سندات الشطر 'ج': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات، مُدرجة ببورصة الدار البيضاء، بسعر قابل للتعديل سنوياً

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخربين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 5.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقراض	10 سنوات
مدة الاكتتاب	من 22 أكتوبر إلى 24 أكتوبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	فاتح نونبر 2018
تاريخ الاستحقاق	فاتح نونبر 2028
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	80 نقطة أساس

سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً.

خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعاً (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والتي نشرها بنك المغرب بتاريخ 18 أكتوبر 2018 ويزداد هذا المعدل بنسبة 80 نقطة أساس كمنحة مجازفة.

سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 19 أكتوبر 2018 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.

و في تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعاً (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناجم بمنحة المجازفة المحددة بنسبة 80 نقطة أساس خلال السنة الأولى للإصدار.

ويتم إبلاغ البورصة من قبل القرض الفلاحي للمغرب قبل ما لا يقل عن 5 أيام تداول قبل تاريخ مرور سنة وسيتم نشرها في جريدة إعلان رسمية ضمن نفس الإطار الزمني.

سعر الفائدة الاسمي

في حالة عدم توفر السعر المرجعي مباشرة على منحنى مؤشر السوق الثانوية، سوف يتم تحديد من قبل التكامل الخطي للمدتين المؤخرتين لمدة 52 أسبوعاً (قاعدة النقدية).

وسيتم ذلك التكامل الخطي بعد تحويل النسبة الحسابية الموافقة لمدة أكبر من 52 أسبوعاً للنسبة النقدية المعادلة له. صيغة الحساب هي:

$$((\text{معدل اكنوارى} + 1) \wedge (\text{ك} / \text{العدد الدقيق للأيام} *)) - 1) \times 360 / \text{ك} ;$$

حيث ك: نصج المعدل اكنوارى أكبر من 52 أسبوعاً.

* العدد الدقيق للأيام: 365 أو 366 يوماً.

طريقة حساب المعدل المرجعي

يتم صرف الفوائد سنوياً في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في فاتح نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ فاتح نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي :

(القيمة الاسمية * السعر الاسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).

الفوائد

مناقصة على أساس تناسبي تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ج' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).

طريقة التخصيص

تسدد ديون سندات الاقراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدمة الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقراض التابعة لتلقاها إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الراسمال في حال التصفية تابعاً لجميع الديون الأخرى.

سداد الراسمال

السداد المبكر	يتمتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة لموضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.
بند الاستيعاب التماثلي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'ج' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائد، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة لموضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا القرض لفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، ألا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة لموضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التنقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط
تداول السندات	تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر " ج " قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر 'ج'.
إدراج السندات	سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر " ج "، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويحدد تاريخ إدراجها في 29 أكتوبر 2018 بمقصورة السندات تحت الشريط OCAMH . وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الحصص.
الشركة المسؤولة عن تسجيل	الشركة المسؤولة عن تسجيل العملية هي MSIN
مسطرة الإدراج الأول	سيتم الإدراج في الحصة " ج " من خلال إدراج مباشر طبقا للمادتين 1.2.22 و 1.2.6 من النظام العام لبورصة القيم. طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لكتلة حاملي السندات، مع الإشارة إلى أن الوكيل المؤقت مسمى للأشطر من 'أ' إلى 'د' للعملية المنصوص عليها في بيان المعلومات و التي تجمع كلها في نفس الكتلة. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

خصائص سندات الشطر ' ح ': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات مُدرجة ببورصة الدار البيضاء بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكبير) و المقيدة في حسابات لدى المخترطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 5.000
القيمة الإسمية	100.000 درهم
مدة الإقتراض	10 سنوات
مدة الإكتتاب	من 22 أكتوبر إلى 24 أكتوبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	فاتح نونبر 2018
تاريخ الاستحقاق	فاتح نونبر 2028
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	80 نقطة أساس
سعر الفائدة الإسمي	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يراقب او يحدد اعتماد على سندات الخزينة لمدة 10 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما اعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018 ، بالإضافة إلى علاوة المخاطر بنسبة 80 نقطة أساس. تحدد نسبة الفائدة الإسمية اعتمادا على سعر الفائدة 10 سنوات تعين او تحسب من المنحنى الثانوي من سندات الخزينة. سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 19 أكتوبر 2018 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في فاتح نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ فاتح نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الإسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الإسمية * السعر الإسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على أساس تناسبي تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الإقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدمة الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الإقتراض التابعة تلقائياً إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعاً لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الإقتراض التابعة لموضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.
بند الاستيعاب التمثالي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'ح' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالاً وفوائداً، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة لموضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقاً القرض لفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.

المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالألا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التتقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تتقيط.
تداول السندات	تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر " ح " قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر " ح ".
إدراج السندات	سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر " ح "، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويحدد تاريخ إدراجها في 29 أكتوبر 2018 بمقصورة السندات تحت الشريط OCAMG . وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الحصص.
الشركة المسؤولة عن تسجيل	الشركة المسؤولة عن تسجيل العملية هي MSIN
مسطرة الإدراج الأول	سيتم الإدراج في الحصة " ح " من خلال إدراج مباشر طبقا للمادتين 1.2.22 و 1.2.6 من النظام العام لبورصة القيم.
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 95-17، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لكتلة حاملي السندات، مع الإشارة إلى أن الوكيل المؤقت مسمى للأشطر من 'أ' إلى 'د' للعملية المنصوص عليها في بيان المعلومات و التي تجمع كلها في نفس الكتلة. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

خصائص سندات الشطر ' خ ': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء)، بسعر قابل للتعديل سنويا

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخترطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 5.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
مدة الاكتتاب	من 22 أكتوبر إلى 24 أكتوبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	فاتح نونبر 2018
تاريخ الاستحقاق	فاتح نونبر 2028
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	80 نقطة أساس

سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً.

خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والتي نشرها بنك المغرب بتاريخ 18 أكتوبر 2018 ويزداد هذا المعدل بنسبة 80 نقطة أساس كمنحة مجازفة.

سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 19 أكتوبر 2018 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.

سعر الفائدة الاسمي

و في تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناجم بمنحة المجازفة المحددة بنسبة 80 نقطة أساس خلال السنة الأولى للإصدار.

وسيتم نشرها من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة إعلان رسمية ضمن نفس الإطار الزمني.

في حالة عدم توفر السعر المرجعي مباشرة على منحنى مؤشر السوق الثانوية، سوف يتم تحديد من قبل التكامل الخطي للمدتين المؤخرتين لمدة 52 أسبوعا (قاعدة النقدية).

وسيتم ذلك التكامل الخطي بعد تحويل النسبة الحسابية الموافقة لمدة اكبر من 52 أسبوع للنسبة النقدية المعادلة له. صيغة الحساب هي:

طريقة حساب المعدل المرجعي

$$((\text{معدل اكتوبري} + 1) \wedge (\text{ك} / \text{العدد الدقيق للأيام} * (1 - \text{ك} / 360))) ;$$

حيث ك: نضج المعدل الاكوتواري أكبر من 52 أسبوعا.

* العدد الدقيق للأيام: 365 أو 366 يوما.

يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في فاتح نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ فاتح نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي :

الفوائد

(القيمة الاسمية * السعر الاسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).

مناقضة على أساس تناسبي تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).

طريقة التخصيص

تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدمة الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.

سداد الرأسمال

السداد المبكر	يتمتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة لموضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب.
بند الاستيعاب التمثالي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر ' خ ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الراسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائدا، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة لموضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا القرض لفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالألا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة لموضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التنقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط
تداول السندات	تُعدّ سندات الشطر ' خ ' قابلة للتداول بالتراضي (غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء). لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر " خ ".
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لكتلة حاملي السندات، مع الإشارة إلى أن الوكيل المؤقت مسمى للأشطر من 'أ' إلى 'د' للعملية المنصوص عليها في بيان المعلومات و التي تجمع كلها في نفس الكتلة. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

خصائص سندات الشطر 'د': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء)، بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 5.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
مدة الاكتتاب	من 22 أكتوبر إلى 24 أكتوبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	فاتح نونبر 2018
تاريخ الاستحقاق	فاتح نونبر 2028
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	80 نقطة أساس
سعر الفائدة الاسمي	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يراقب او يحدد اعتماد على سندات الخزينة لمدة 10 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما اعلن عنه بنك المغرب يوم 18 أكتوبر 2018 ، بالإضافة إلى علاوة المخاطر بنسبة 80 نقطة أساس. تحدد نسبة الفائدة الاسمية اعتمادا على سعر الفائدة 10 سنوات تعالين او تحسب من المنحنى الثانوي (الأساس الأكتواري). سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 19 أكتوبر 2018 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في فاتح نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ فاتح نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على أساس تناسبي تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنويا) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنويا).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدمة الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يتمتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب.
بند الاستيعاب التامثلي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'د' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائدا، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا القرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.

المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التتقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تتقيط.
تداول السندات	تعدّ سندات الشطر 'د' قابلة للتداول بالتراضي (غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء). لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر "د".
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لكتلة حاملي السندات، مع الإشارة إلى أن الوكيل المؤقت مسمى للأشطر من 'أ' إلى 'د' للعملية المنصوص عليها في بيان المعلومات و التي تجمع كلها في نفس الكتلة. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

4. قائمة التبادل

سيتم إدراج الشرائح «أ» و«ب» و«ج» و«ح» على مقصورة السندات من بورصة الدار البيضاء.

29 أكتوبر 2018	تاريخ دخول البورصة
الشطر 'أ': OCAMC الشطر 'ب': OCAME الشطر 'ج': OCAMH الشطر 'ح': OCAMG	الرمز
بالمزاد	التفاوض
الإدراج المباشر	إجراءات الإدراج الأول
M.S.IN.	المسؤول عن تسجيل المعاملات في البورصة

5. الجدول الزمني للعملية

الأجل	المراحل	الترتيب
08/10/2018	توصل بورصة الدار البيضاء بملف كامل عن العملية	1
08/10/2018	إصدار بورصة الدار البيضاء للإشعار بالموافقة	2
08/10/2018	توصل بورصة الدار البيضاء ببيان المعلومات مؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل	3
09/10/2018	نشر الإعلان المتعلق بإدراج السندات المصدرة بنشرة الإدراج	4
10/10/2018	نشر مقتطف بيان المعلومات	5
18/10/2018	مراقبة سعر الفائدة المرجعي	6
19/10/2018	نشر سعر الفائدة المرجعي لكل شطر في جريدة اعلان رسمية	7
22/10/2018	فتح مرحلة الاككتاب	8
24/10/2018	إغلاق مرحلة الاككتاب	9
25/10/2018	استقبال بورصة الدار البيضاء للنتائج العملية و سعر الفائدة الاسمي قبل الساعة 12.00 صباحا	10
	إدراج السندات	
29/10/2018	تسجيل العملية في البورصة الإعلان عن نتائج العملية بنشرة الإدراج	11
01/11/2018	التسليم/التسديد	12
01/11/2018	نشر نتائج العملية في جريدة اعلان رسمية	13

6. الشركة الموظفة والوسطاء الماليون

العنوان	الإسم	أصناف الوسطاء الماليون
ساحة العلويين - صندوق البريد 49 - 10000 الرباط	القرض الفلاحي للمغرب	المستشار والمنسق العام للعملية
88، زنقة المراكشي - حي هيبودروم - 20100 الدار البيضاء	Atlas Capital Finance	الشركاء في الاستشارة المالية
50، شارع الراشدي - الدار البيضاء	Capital Trust Finance	
355 طريق الجديدة - الدار البيضاء	Valoris Corporate Finance	
شارع الجيش الملكي، مركب الحبوس، الطابق الخامس - برج B - الدار البيضاء	Valoris Securities	الهيئة الموظفة، قائد نقابة التوظيف ومركز أوامر الاكتتاب
88، زنقة المراكشي - حي هيبودروم - 20100 الدار البيضاء	Atlas Capital Bourse	الهيئة المكلفة بالتوظيف، شركاء في قيادة نقابة التوظيف
50، شارع الراشدي - الدار البيضاء	Capital Trust securities	
ساحة العلويين - صندوق البريد 49 - 10000 الرباط	القرض الفلاحي للمغرب	الهيئة المكلفة بالتوظيف
عمارة زنيث، إقامة توفيق، سيدي معروف - الدار البيضاء	M.S.IN.	المؤسسة التي تسهر على الخدمات المالية للمصدر، والمكلفة بتسجيل العملية في البورصة

II - تقديم القرض الفلاحي للمغرب

1. معلومات عامة

اسم الشركة	القرض الفلاحي للمغرب
المقر الرئيسي	ساحة العلويين - صندوق البريد 49 - 10000 الرباط
الهاتف/الفاكس	الهاتف: 0537 20 82 19 إلى 26 الفاكس: 0537 70 78 32
الموقع الإلكتروني	www.creditagricole.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة.
تاريخ التأسيس	04/12/1961
تاريخ تحويلها إلى شركة مجهولة	18 دجنبر 2003 بعد نشر الظهير الشريف رقم 1-03-221 الصادر بتاريخ 16 من رمضان 1424 والذي سُمي بظهير إصلاح القرض الفلاحي والذي على غرارهِ تمّ تحويل مؤسسة القرض الفلاحي من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة.
مدة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	/ الرباط 58873 السجل التجاري
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
أغراض الشركة	<p>وفقاً للمادة 3 من القانون الداخلي للقرض الفلاحي للمغرب، تتجلى أهداف هذه الشركة في:</p> <p>1. المهمة الأساسية:</p> <p>تتجلى المهمة الأساسية للقرض الفلاحي المغربي في تمويل الفلاحة والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي بهدف:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تسهيل وصول المزارعين إلى وسائل استغلال حديثة ومُدرة للأرباح. ▪ تعبئة المدخرات الوطنية لصالح التنمية القروية. ▪ تطوير الخدمات المصرفية لدى المزارعين والمناطق الريفية من خلال تقديم خدمات بنكية مناسبة. ▪ دعم إنشاء المشاريع الزراعية من خلال تحسين حصولها على القروض. ▪ تعزيز الاستشارة والخبرة لصالح المزارعين لزيادة إنتاجهم. ▪ تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال إدخال الصناعة الزراعية والتسويق. ▪ دعم الاقتصاد الاجتماعي للإنتاج والخدمات المرتبطة بالاقتصاد القروي. <p>كما يُمكن أن تكون الشركة مسؤولة على جميع المهام التي تهَم الشأن الوطني أو الإقليمي المرتبط بالفلاحة وبالتنمية القروية.</p> <p>2. مهام الخدمة العامة:</p> <p>يضمّن القرض الفلاحي للمغرب لصالح الدولة وفقاً لقرارات الحكومة، مهام الخدمة العامة عبر تنفيذ الاتفاقيات المشار إليها في المادة 4 من القانون رقم 15-99.</p> <p>لهذا الغرض، يُمكن للشركة عقد اتفاقيات مع الدولة لتنفيذ عمليات بدأتها هذه الأخيرة فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد القروي، والدعم أو الأنشطة الزراعية.</p> <p>تُحدّد هذه الاتفاقيات القطاعات، المستفيدين، الشروط، الأحكام بالإضافة إلى الموارد ويمكن أن تتضمن على وجه الخصوص العمليات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ اتفاقيات تمويل الاستغلال الزراعي بشقيه، الصغير والمتوسط ويُمكن أن تمتد إلى الاستغلال الزراعي الكبرى في الحلات التي تحددها النصوص التنظيمية. ▪ الاتفاقيات الضرورية لإعادة جدولة القروض الممنوحة للمزارعين في الظروف الاستثنائية. ▪ جميع العمليات، المساعدات، الأقساط أو أسعار الفائدة المقررة من قبل الدولة.

<p>3. العمليات البنكية الشاملة: يُمكن للبنك أن يقوم كما جرت عليه العادة بجميع العمليات التي تقوم بها البنوك وفقاً لمقتضيات الظهير الشريف الحامل للقانون رقم 1-93-147 والصادر بتاريخ 15 محرم 1414 (6 يوليوز 1993) والمتعلق بممارسة نشاط المؤسسات الانتمائية ومراقبتها ونظامها الأساسي.</p> <p>4. عمليات أخرى: يُمكن للبنك عموماً القيام بجميع العمليات البنكية، المالية، التجارية، والصناعية والمنقولة والغير المنقولة ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بغرضها كشركة والتي من شأنها تسهيل التنمية.</p>	
<p>استناداً إلى شكلها القانوني، تخضع شركة القرض الفلاحي للمغرب باعتبارها شركة مساهمة بمجلس إدارة جماعي ومجلس مراقبة لمقتضيات القانون رقم 95/17 المتعلق بالشركات المساهمة كما تمّ تعديله بالقانون رقم 20-05 الصادر 23 مايو 2008 و القانون 78/12 الصادر 21 يناير 2016 و الخاص بشركات المساهمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قانون الإصلاح 15-99 للقرض الفلاحي للمغرب. • الظهير الشريف رقم 1-14-193 من 24 دجنبر 2014 بإصدار قانون 103-12 على المؤسسات المالية والهيئات المماثلة. من خلال العملية التي تُشكل موضوع بيان المعلومات هذا، تخضع شركة القرض الفلاحي للمغرب: • الظهير الشريف رقم 1-93-212 من 21 شتنبر 1993 كما تمّ تعديله بالقانون رقم 01-23، 05-36 و 05-44. <p>06.</p> <ul style="list-style-type: none"> • اللائحة العامة للهيئة المغربية لسوق الرساميل • الظهير الشريف رقم 1-96-246 من 9 يناير 1997، القانون رقم 35-96 على إنشاء مستودع مركزي والمؤسسة لنظام التسجيل العام حساب بعض القيم (بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم 43-02) • اللوائح العامة للإيداع المركزي موافق بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 من 16 أبريل 1998 والمعدلة بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية والخصوصية والسياحة رقم 01-1961 من 30 أكتوبر 2001 والمعدل بموجب الأمر رقم 01/1961 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4286 بتاريخ 24 ديسمبر 2001 والقرار رقم 05/77 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 5300 بتاريخ 17 مارس 2005. • الظهير الشريف رقم 1-93-211 من 21 سبتمبر 1993 الخاص ببورصة الدار البيضاء ، كما تمّ تعديله بالقوانين 34-96، 29-00، 01-52، 06-45، 43-09 و الأمر رقم 08-1268 في 7 يوليوز 2008؛ • والنظام العام لبورصة الدار البيضاء الموافقة بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 1208-1268 في 7 يوليو 2008، والتي تستكمل بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 10-1156 من 7 ابريل 2010 و 14-30 من 6 يناير 2014 ورقم 16-1955 من 4 يوليو 2016. • منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل من خلال العملية اصدار شهادات الإيداع: • القانون 35-94 على بعض سندات الدين القابلة للتداول كما تمّ تعديله وتتميمه بالقانون 33-06. • وعلى قرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 من 9 أكتوبر 1995 الخاص ببعض الأوراق المالية بصيغتها المعدلة بموجب المراسيم 00-692، 01-1311 و 02-2232. 	<p>النصوص التشريعية والقانونية المطبقة على الشركة</p>
<p>500 676 227 4 درهم مكونة من 42 276 765 سهم بقيمة إسمية قدرها 100 درهم.</p>	<p>رأسمال الشركة بتاريخ 2018/06/30</p>
<p>يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة وخاصة الأنظمة الأساسية ومحاضر الجموع العامة وتقارير المفوضين والمستندات المحاسبية والقانونية التي ينص القانون على تبليغها بمقر القرض الفلاحي للمغرب.</p>	<p>الوثائق القانونية</p>
<p>يخضع القرض الفلاحي للمغرب للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).</p>	<p>النظام الضريبي</p>
<p>المحكمة التجارية الرباط</p>	<p>المحكمة المختصة في حالة حدوث نزاع</p>

2. معلومات حول رأسمال القرض الفلاحي للمغرب

بتاريخ 30 شتنبر 2018، تشكل رأسمال القرض الفلاحي للمغرب كما يلي:

30 شتنبر 2018			
المساهمون	عدد الأسهم	من الرأسمال %	من حقوق التصويت %
الدولة المغربية	31 780 365	75%	75.2%
MAMDA	3 134 311	7%	7.4%
MCMA	3 134 311	7%	7.4%
CDG	4 227 678	10%	10%
المجموع	42 276 765	100%	100%

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

3. هيكل مساهمات القرض الفلاحي للمغرب

مجموع أسهم التي يحتفظ بها القرض الفلاحي للمغرب في 2018/06/30 هو 35 مساهمة لقيمة إجمالية صافية 841 مليون درهم مغربي، (يتوافق مع القيمة الدفترية في الملخص الإجمالي للقرض الفلاحي للمغرب).

شركة	قطاع الأعمال	%حصة مساهمة القرض الفلاحي	رأسمال 30/06/2018 (درهم '000)
الزراعة			
SONACOS	الصناعات الزراعية	0,98%	160 000
COMAPRA	الصناعات الزراعية	0,01%	66 800
SNDE	زراعة	0,24%	40 965
SOGETA	زراعة	0,00%	
SUNABEL	زراعة	0,38%	190 173
SOCIETE LAITIERE DU NORD	الصناعات الزراعية	0,39%	50 000
FRUMAT	الصناعات الزراعية	0,00%	
HALIOPOLIS	زراعة	20,00%	71 000
البنوك و المالية			
TAMWIL ALFELLAH	شركة القروض زراعية	100,00%	125 000
HOLDAGRO	بنك الأعمال	99,66%	36 376
INTERBANK	الخدمات	18,00%	11 500
MAROCLEAR	الخدمات	1,80%	100 000
SWIFT	الخدمات	0,00%	
CENTRE MONETIQUE INTERBANCAIRE	الخدمات	10,18%	98 200
DAR ADDAMANE	بنك	0,73%	75 000
AGRAM INVEST	صناديق الاستثمار	22,18%	40 060
IGRANE	صناديق الاستثمار	15,87%	54 600
REGIONAL GESTION	شركة تسيير	18,00%	1 000
FOND D'INVESTISSEMENT DE L'ORIENTAL	صناديق الاستثمار	7,17%	150 000
FIROGEST	شركة تسيير	12,50%	2 000
TARGA	صناديق الاستثمار	99,99%	7 500
FINEA	تعهد لأسواق	0,22%	200 000
SMAEX	تأمين	0,48%	50 000
ASSALAF AL AKHDAR	شركة القروض الاستهلاكية	100,00%	100 000
CAM GESTION	شركة تسيير	100,00%	5 000
MSIN	شركة تسيير	80,00%	10 000
SGFG	بنك	5,88%	1 000
BOURSE DE CASABLANCA	بورصة	4,00%	387 518
AL AKHDAR BANK	بنك	51,00%	300 000
AFREXIMBANK	بنك	0,06%	47 500 000
أخرى			
SONADAC	تخطيط	2,81%	589 904
GCAMDOC	أرشفة	100,00%	10 000
CASA PATRIMOINE	الخدمات	1,61%	31 000

4. أنشطة القرض الفلاحي للمغرب

1.5.1. تطور المنتجات الائتمانية

تطورت المنتجات الائتمانية لعملاء القرض الفلاحي للمغرب على النحو التالي خلال السنوات المحددة في الجدول:

بالآف الدراهم	2015	2016	Δ%	2017	Δ%	يونيو 2018	Δ%
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمماثلة (1) من مجموع الميزانية %	8 053	6 429	-20,17%	7 301	13,56%	9 302	27,40%
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمماثلة بالاطلاع	382	388	1,61%	653	68,22%	958	46,79%
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمماثلة لأجل	7 671	6 041	-21,25%	6 648	10,05%	8 343	25,50%
ودائع الزبائن (2) من مجموع الميزانية %	64 085	66 342	3,52%	68 127	2,69%	68 409	0,41%
حسابات تحت الطلب دائنة	29 347	32 406	10,42%	35 637	9,97%	36 114	1,34%
حسابات الادخار	9 885	10 762	8,87%	11 669	8,43%	11 838	1,44%
ودائع لأجل	23 467	21 406	-8,78%	18 897	-11,72%	18 854	-0,23%
حسابات أخرى دائنة	1 386	1 769	27,61%	1 924	8,74%	1 603	-16,66%
مجموع الديون (1) + (2)	72 139	72 771	0,88%	75 428	3,65%	77 711	3,03%

Source : CAM

2.5.1. تطور القروض

تطورت القروض لعملاء القرض الفلاحي للمغرب على النحو التالي خلال السنوات المحددة في الجدول:

بالآف الدراهم	2015	2016	Δ%	2017	Δ%	يونيو 2018	Δ%
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمماثلة (1) من مجموع الميزانية %	2 123	510	-75,99%	972	90,68%	769	-20,89%
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمماثلة بالاطلاع	165	493	>100%	954	93,45%	761	-20,17%
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمماثلة لأجل	1 958	17	-99,13%	19	10,33%	8	-57,49%
مستحقات على الزبائن (2) من مجموع الميزانية %	62 533	65 503	4,75%	68 827	5,07%	68 568	-0,38%
قروض الخزينة وقروض الاستهلاك	22 896	23 949	4,60%	27 353	14,22%	29 720	8,65%
قروض التجهيز	17 337	18 394	6,10%	18 543	0,81%	18 706	0,88%
قروض عقارية	15 810	15 197	-3,88%	15 584	2,55%	15 501	-0,53%
قروض أخرى	6 490	7 963	22,70%	7 346	-7,75%	4 641	-36,83%
مجموع القروض (1) + (2)	64 656	66 013	2,10%	69 799	5,74%	69 337	-0,66%

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

III - معطيات مالية

1. حساب العائدات و التكاليف

2015	2016	Δ%	2017	Δ%	يونيو 2017	يونيو 2018	Δ%	(000' درهم)
20 282	9 999	-50,70%	6 527	-34,72%	2 166	8 190	>100%	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
4 189 082	3 809 978	-9,05%	4 160 294	9,19%	1 981 854	2 224 461	12,24%	فوائد وعائدات على عمليات مع الزبناء
274 076	206 411	-24,69%	49 478	-76,03%	21 930	28 307	29,08%	فوائد وعائدات مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية
9 873	23 407	>100%	31 308	33,76%	30 025	35 533	18,34%	عائدات على سندات الملكية
350 306	379 922	8,45%	403 184	6,12%	203 914	220 451	8,11%	عمولات على تقديم خدمات
246 661	902 006	>100%	972 806	7,85%	489 692	222 985	-54,46%	عائدات بنكية أخرى
5 090 281	5 331 723	4,74%	5 623 598	5,47%	2 729 581	2 739 928	0,38%	عائدات الاستغلال البنكي
259 772	235 669	-9,28%	274 434	16,45%	125 587	159 993	27,40%	فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
1 360 035	1 168 081	-14,11%	952 510	-18,46%	422 547	429 060	1,54%	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
215 933	187 882	-12,99%	234 814	24,98%	108 975	107 500	-1,35%	فوائد وتكاليف مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية المصدرة
188 369	290 330	54,13%	615 993	>100%	361 135	371 218	2,79%	تكاليف بنكية أخرى
2 024 109	1 881 963	-7,02%	2 077 751	10,40%	1 018 244	1 067 770	4,86%	تكاليف الاستغلال البنكي
3 066 172	3 449 760	12,51%	3 545 846	2,79%	1 711 337	1 672 158	-2,29%	صافي الإيرادات المصرفية
227 051	4 481	-98,03%	124 795	>100%	864	84 962	>100%	عائدات الاستغلال غير البنكية
52 253	74 408	42,40%	71 160	-4,36%	17 246	56 188	>100%	تكاليف الاستغلال غير البنكية
975 631	1 027 733	5,34%	1 045 513	1,73%	491 549	493 188	0,33%	تكاليف المستخدمين
30 616	31 043	1,39%	29 000	-6,58%	13 913	15 958	14,70%	الضرائب والرسوم
389 868	428 213	9,84%	449 475	4,97%	233 177	243 374	4,37%	تكاليف خارجية
51 138	45 712	-10,61%	57 811	26,47%	22 422	25 541	13,91%	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
176 844	177 846	0,57%	190 402	7,06%	94 001	96 193	2,33%	إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
1 624 096	1 710 547	5,32%	1 772 202	3,60%	855 061	874 254	2,24%	التكاليف العامة للاستغلال
1 089 607	1 276 667	17,17%	956 291	-25,09%	470 030	430 733	-8,36%	إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثر
275 846	1 149 305	>100%	867 776	-24,50%	421 131	514 679	22,21%	الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحويل
450 400	121 000	-73,14%	948 092	>100%	102 217	79 975	-21,76%	إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية
1 815 853	2 546 971	40,26%	2 772 159	8,84%	993 377	1 025 387	3,22%	إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحويل
496 610	1 106 827	>100%	820 971	-25,83%	416 454	197 715	-52,52%	استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثر
73 695	31 972	-56,62%	87 857	>100%	50 605	209 831	>100%	تحصيل الديون الهالكة
189 247	360 224	90,35%	623 219	73,01%	48 748	113 814	>100%	استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى
759 551	1 499 023	97,36%	1 532 047	2,20%	515 806	521 360	1,08%	استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة
560 572	621 338	10,84%	587 167	-5,50%	362 322	322 650	-10,95%	الأرباح الجارية
19 923	24 305	22,00%	36 036	48,26%	15 342	614	-96,00%	عائدات غير جارية
163 928	166 302	1,45%	166 105	-0,12%	73 902	82 485	11,61%	تكاليف غير جارية
416 568	479 342	15,07%	457 098	-4,64%	303 763	240 780	-20,73%	الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
80 380	171 321	>100%	106 081	-38,08%	107 422	13 700	-87,25%	الضرائب على النتيجة
336 188	308 021	-8,38%	351 016	13,96%	196 341	227 080	15,66%	صافي الأرباح للسنة المالية

2. الملخص الاجمالي

2015	2016	Δ%	2017	Δ%	يونيو 2018	Δ%	(000' درهم)
2 355 323	2 013 090	-14,53%	2 708 028	34,52%	3 292 970	21,60%	القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة
2 123 017	509 632	-75,99%	972 476	90,82%	769 300	-20,89%	ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
165 380	492 694	>100%	953 720	93,57%	761 326	-20,17%	تحت الطلب
1 957 637	16 938	-99,13%	18 756	10,73%	7 974	-57,49%	لأجل
62 532 632	65 503 226	4,75%	68 826 909	5,07%	68 567 854	-0,38%	حقوق على الزبناء
22 895 889	23 949 464	4,60%	27 353 475	14,21%	29 720 374	8,65%	قروض الخزينة وقروض الإستهلاك
17 336 598	18 393 711	6,10%	18 543 329	0,81%	18 705 597	0,88%	قروض التجهيز
15 810 017	15 196 640	-3,88%	15 583 867	2,55%	15 501 145	-0,53%	قروض عقارية
6 490 127	7 963 411	22,70%	7 346 239	-7,75%	4 640 738	-36,83%	قروض أخرى
7 013 526	12 976 826	85,03%	13 200 728	1,73%	13 723 333	3,96%	أوراق مالية للتجار و استثمارية قابلة للتداول
1 170 013	1 008 955	-13,77%	2 653 599	>100%	5 600 910	>100%	سندات الخزينة وقيم مماثلة
202 444	314 185	55,20%	681 535	>100%	552 152	-18,98%	سندات الدين الأخرى
5 641 068	11 653 686	>100%	9 865 594	-15,34%	7 570 271	-23,27%	سندات الملكية
3 944 192	3 338 867	-15,35%	2 979 467	-10,76%	3 173 026	6,50%	أصول أخرى
6 322 573	-	-100%					سندات الاستثمار
6 322 573	-	-100%					سندات الخزينة وقيم مماثلة
							سندات الدين الأخرى
375 957	414 924	10,36%	589 499	42,07%	841 263	42,71%	سندات المساهمة و استثمارات مماثلة
1 400	1 400		1 400		1 400		ديون ثانوية
							أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك و للإيجار
373 214	366 659	-1,76%	393 265	7,26%	393 095	-0,04%	أصول ثابتة غير ملموسة
2 089 340	3 730 043	78,53%	5 639 660	51,20%	6 364 345	12,85%	أصول ثابتة ملموسة
87 131 174	88 854 665	1,98%	95 311 433	7,27%	97 126 585	1,90%	مجموع الأصول

2015	2016	Δ%	2017	Δ%	يونيو 2018	Δ%	(000' درهم)
							القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشبكات البريدية
8 053 452	6 429 106	-20,17%	7 300 929	13,56%	9 301 570	27,40%	ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
381 993	388 154	1,61%	652 678	68,15%	958 090	46,79%	تحت الطلب
7 671 459	6 040 953	-21,25%	6 648 251	10,05%	8 343 480	25,50%	لأجل
64 085 301	66 342 161	3,52%	68 127 199	2,69%	68 409 442	0,41%	ودائع الزبناء
29 347 113	32 405 879	10,42%	35 637 468	9,97%	36 114 356	1,34%	حسابات دائنة عند الطلب
9 885 022	10 761 961	8,87%	11 669 048	8,43%	11 837 603	1,44%	حسابات التوفير
23 467 271	21 405 803	-8,78%	18 897 034	-11,72%	18 854 281	-0,23%	ودائع لأجل
1 385 895	1 768 518	27,61%	1 923 648	8,77%	1 603 202	-16,66%	حسابات أخرى دائنة
5 349 675	6 076 374	13,58%	7 371 979	21,32%	6 540 379	-11,28%	أوراق مديونية مصدرية
5 349 675	6 076 374	13,58%	7 371 979	21,32%	6 540 379	-11,28%	أوراق مديونية قابلة للتداول مصدرية
							اقتراضات سنديية مصدرية
							أوراق مديونية أخرى مصدرية
1 075 917	1 188 619	10,47%	2 282 245	92,01%	2 463 069	7,92%	خصوم أخرى
912 384	635 677	-30,33%	906 349	42,58%	804 156	-11,28%	مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف
							مخصصات احتياطية مقننة
7 157	7 157		7 157		7 157		إعانات، صناديق عمومية مخصصة وصناديق الضمان الأخرى
1 526 221	1 830 531	19,94%	2 679 520	46,38%	2 737 676	2,17%	ديون تابعة
							فوارق إعادة التقييم
1 455 506	1 809 343	24,31%	2 057 364	13,71%	2 408 380	17,06%	أقساط مرتبطة بالأسمال
4 227 677	4 227 677		4 227 677		4 227 677		الأسمال
							المساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)
101 696		-100%					مرحل من جديد (+/-)
							صافي الأرباح في انتظار التخصيص (+/-)
336 188	308 021	-8,38%	351 016	13,96%	227 080	-35,31%	صافي الأرباح للسنة المالية (+/-)
87 131 174	88 854 665	1,98%	95 311 433	7,27%	97 126 585	1,90%	مجموع الخصوم

IV- معطيات مالية موطضة حسب المعايير الدولية

1. حساب العائدات و التكاليف الموطد

2 015	2 016	Δ%	2017	Δ%	يونيو 2017	يونيو 2018	Δ%	(000' درهم)
4 626 008	4 195 183	-9,31%	4 403 899	4,98%	2 094 596	2 355 144	12,44%	الفوائد و منتجات موازية
1 865 835	1 624 832	-12,92%	1 493 973	-8,05%	672 743	-713 481	<-100%	الفوائد و مصاريف موازية
2 760 173	2 570 351	-6,88%	2 909 926	13,21%	1 421 853	1 641 663	15,46%	هامش على القاندة
364 672	415 089	13,83%	459 778	10,77%	232 882	245 150	5,27%	الحوافز "على المنتوجات"
910	13 121	>100%	-9 356	-171,30%	4 480	-3 387	<-100%	الحوافز على المصاريف
363 762	401 968	10,50%	450 422	12,05%	228 402	241 763	5,85%	الهامش على الحوافز
47 447	62 657	32,06%	51 855	-17,24%	36 209	-18 442	<-100%	الربح او الخسارة الصافية على الالات المالية بقيمتها الصافية عن كل نتيجة الربح او الخسارة الصافية على الالات المالية بقيمتها الصافية عن كل الاموال الداتية
144 498	803 801	>100%	394 482	-50,92%	175 180	-	-100%	الربح او الخسارة الصافية على الالات المالية بقيمتها الصافية عن كل الاموال الداتية
191 946	866 458	>100%	446 338	-48,49%	211 389	-84 363	<-100%	نتيجة للأنشطة الأسواق المالية
39 302	22 482	-42,80%	280 134	1146,04%	40 708	80 517	97,79%	منتوجات من أنشطة أخرى
123 782	166 817	34,77%	158 025	-5,27%	86 283	83 359	-3,39%	مصاريف من أنشطة أخرى
3 231 401	3 694 442	14,33%	3 928 794	6,34%	1 816 068	1 796 221	-1,09%	المنتوج البنكي الصافي
1 551 423	1 649 657	6,33%	1 709 978	3,66%	818 785	859 374	4,96%	المصاريف العامة للاستغلال
257 803	288 550	11,93%	337 522	16,97%	145 877	140 905	-3,41%	المبالغ المالية الموجبة لاستهلاك الديون و انخفاض قيمة الموجودات الملموسة و غير الملموسة
1 422 176	1 756 234	23,49%	1 881 294	7,12%	851 407	795 942	-6,51%	الناتج الصافي للاستغلال
621 280	903 410	45,41%	1 002 042	10,92%	270 872	173 773	-35,85%	تقييم الخطر
800 896	852 825	6,48%	879 252	3,10%	580 535	622 169	7,17%	مصاريف الاستغلال
7 933	-	-100,00%	-	-	-	-	-	حصة الارباح الصافية من اسهم الشركات الموضوعه رهن المعادلة
2 277	57 455	>100%	62 300	8,43%	39 312	100 728	>100%	الارباح و الخسائر من الاصول الاخرى
-	227	-	-	-100,00%	-	-	-	التغيرات في قيم فوارق الامتلاك
790 687	795 143	0,56%	816 952	2,74%	541 222	521 441	-3,65%	الناتج قبل احتساب الضرائب
244 118	253 137	3,69%	224 659	-11,25%	183 170	127 070	-30,63%	الضرائب على الارباح
546 569	542 006	-0,83%	592 293	9,28%	358 052	394 371	10,14%	النتيجة الصافية
6 010	16 799	>100%	17 678	5,23%	10 293	3 989	-61,25%	الفوائد الهامشية
540 559	525 206	-2,84%	574 615	9,41%	347 758	390 382	12,26%	حصة المجموعة
13	12	-4,44%	14	16,67%	8,23	9,23	12,15%	النتيجة الصافية لكل سهم

2. الملخص الاجمالي الموطد

2 015	2 016	Δ%	2 017	Δ%	يونيو 2018	Δ%	(000) درهم
2 356 670	2 015 655	-14,47%	2 711 673	34,53%	3 369 321	24,25%	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
25 163	7 183 537	>100%	265 857	-96,30%	11 702 809	>100%	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أدوات التغطية المشتقة
7 138 551	5 988 478	-16,11%	13 210 306	>100%	2 482 195	-81,21%	الأصول المالية المتوفرة للبيع
2 137 242	629 030	-70,57%	869 796	38,28%	633 525	-27,16%	القروض و السومات على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات الشبيهة لها
63 920 009	67 379 907	5,41%	70 739 345	4,99%	70 201 383	-0,76%	القروض و السومات على الزبائن
6 359 088		-100,00%					فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة حسابات التوفير الموضوعة إلى أجل
191 355	84 108	-56,05%	186 263	>100%	63 838	-65,73%	أصول الضرائب الواجبة الأداء
182 133	221 425	21,57%	262 054	18,35%	187 888	-28,30%	أصول الضرائب المؤجلة الأداء
1 362 032	1 427 178	4,78%	1 410 274	-1,18%	1 695 876	20,25%	حسابات تسوية الوضعية، و أصول اخرى أصول غير جارية موجهة للتفويت
2 297 969	1 920 197	-16,44%	1 440 191	-25,00%	1 349 164	-6,32%	المساهمة في شركات موضوعة رهن المعادلة
2 971 062	4 043 909	36,11%	5 942 253	46,94%	6 539 529	10,05%	الاستثمار العقاري
81 191	75 903	-6,51%	105 895	39,51%	108 913	2,85%	الموجودات
305 135	306 908	0,58%	306 908	-	306 908	-	الممتلكات العينية
89 327 599	91 276 236	2,18%	97 450 815	6,76%	98 641 350	1,22%	فوارق التملك
							مجموع الاصل

2 015	2 016	Δ%	2 017	Δ%	يونيو 2018	Δ%	(أدرهم '000)
							البنوك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
25 548	11 351	-55,57%	5 476	-51,76%	76 498	>100%	الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
							أدوات التغطية المشتقة
9 366 275	7 299 945	-22,06%	8 019 146	9,85%	9 736 243	21,41%	الديون اتجاه مؤسسات القروض المشابهة
64 084 707	66 273 923	3,42%	68 159 012	2,84%	68 461 443	0,44%	الديون اتجاه الزبناء
5 349 675	6 076 374	13,58%	7 371 979	21,32%	6 540 379	-11,28%	سندات المدبونية المصدرة
5 349 675	6 076 374	13,58%	7 371 979	21,32%	6 540 379	-11,28%	سندات الدين التي تم إصدارها
							فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
354	178 764	>100%	117 077	-34,51%	14 243	-87,83%	الالتزامات الضريبية الحالية
696 840	802 016	15,09%	937 344	16,87%	715 020	-23,72%	الالتزامات الضريبية التي لم يحن أجل سدادها
1195642	1 301 982	8,89%	2 184 295	67,77%	2 519 778	15,36%	حسابات تسوية الوضعية و التزامات الضريبية الأخرى
							ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
							المخصصات الاحتياطية -تقنيات عقود التأمين
359 778	313 841	-12,77%	319 618	1,84%	322 257	0,83%	المخصصات الاحتياطية للمخاطر والمصاريف
47 593	45 532	-4,33%	12 528	-72,48%	13 586	8,44%	صناديق ضمان خاصة
1 628 989	1 933 299	18,68%	2 730 235	41,22%	2 788 718	2,14%	ديون ثانوية
5 675 853	6 019 265	6,05%	6 267 286	4,12%	6 267 286	0,00%	رأسمال و الاحتياطي المتعلق به
335 913	486 677	44,88%	767 039	57,61%	770 682	0,47%	الإحتياطيات الموحدة
253 751	397 138	56,51%	567 404	42,87%	541 132	-4,63%	-حصة المجموعة
82 162	89 539	8,98%	199 635	>100%	229 550	14,98%	-حصة الأقليات
13 865	-8 739	<-100%	-32 516	>100%	20 847	>100%	المكاسب والخسائر الكامنة أو الموقعة
546 569	542 006	-0,83%	592 293	9,28%	394 371	-33,42%	نتيجة السنة المالية
540 559	525 206	-2,84%	574 615	9,41%	390 382	-32,06%	-حصة المجموعة
6 010	16 799	>100%	17 678	5,23%	3 989	-77,44%	-حصة الأقليات
89 327 599	91 276 236	2,18%	97 450 814	6,76%	98 641 350	1,22%	مجموع المبالغ المستحقة

V- عوامل المخاطر

1. خطر القرض:

يكن خطر القرض في خطر خسارة مرتبط بعدم أداء مقترض ما لديونه.

السياسة العامة لخطر القرض:

تعرف السياسة العامة لخطر القرض التي وضعتها المجموعة بعد موافقة هيئات الإدارة، بكونها مجموعة من قواعد السلوك التي تنظم عمليات أخذ وتسيير وتتبع ومراقبة خطر القرض. كما تسمح بتأسيس إطار تدخل آمن يفسح المجال لتطوير محكم لأنشطة البنك مع احترام مجموعة من المبادئ:

- احترام التوجهات الاستراتيجية فيما يتعلق بالتموقع القطاعي ومهمة الخدمة العمومية:
 - الحفاظ على مكانة الريادة في مجال الفلاحة.
 - إعطاء مكانة هامة لتمويل الفلاحة الصغرى.
 - التمويل المتوازن لمختلف مكونات النشاط الفلاحي (من الزراعة إلى الإنتاج والتوزيع).
 - وضع سياسات إقليمية متوازنة عن طريق تمويل الفلاحة في جميع الجهات بالمغرب.
- احترام المبادئ الأساسية لتسيير وتتبع خطر القرض.
 - التأمين التمهيدي للأنشطة القرضية من خلال انتقاء دقيق للزبناء والأنشطة الممولة.
 - تنوع المخاطر.
 - تقييم النظراء.
 - أخذ القرارات بشكل جماعي عن طريق تأسيس لجان على مستوى كل شعبة من شعب القطاع.
 - الفصل بين وظيفة الإنتاج والتقييم ومراقبة الأخطار.
 - التتبع الدوري لمحفظة الائتزام.
 - الكشف المبكر لخطر تراجع جودة النظراء.
 - السرعة في كشف الزبناء الذين يواجهون الصعوبات وتحصيل الديون المتأخرة.
 - تقاسم المسؤولية في مجال مراقبة خطر القرض وقياسه والإشراف عليه بين الأجهزة العاملة في القطاع والفرع المعني بخطر القرض والمراقبة الداخلية وهيئات الحكامة.
 - ويرتكز التنفيذ العملي للسياسة العامة لخطر القرض على:
 - آلية للتنظيم والحكامة والمراقبة الهيكلية.
 - إستراتيجية تسيير مخاطر ملائمة لخاصيات البنك.
 - إستراتيجية للتتبع والتقييم والقياس متحكم فيها.
 - قواعد وإجراءات داخلية معدة بإحكام.

إستراتيجية خطر القرض:

- إن الإستراتيجية المتبعة من قبل المجموعة في مجال خطر القرض تسمح له بأن ينتقل من سياسة تصحيحية إلى مقارنة وقائية للأخطار وذلك عن طريق آلية تسيير استباقي وديناميكية تركز على:
- إستراتيجية التنوع على مستوى القطاعات والزبناء والجغرافيا مما يسمح بتنوع الأخطار والحد من خطر التركيز بشكل تلقائي.
 - نظام تحديد داخلي وتفويضات يحدد هامش المبادرة التي من الممكن أن تتوفر عليها الهيئات والوحدات العاملة في إطار الأهداف العامة لسياسة القرض؛
 - سيرورة منح قروض تعتمد على الانتقاء الجيد للمقترضين؛
 - تحديد أسعار ملائمة بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار جميع الضمانات المتعلقة بأي التزام مما يسمح بتعزيز أمان العملية بالنسبة للبنك؛
 - سيرورة تتبّع مستمرة وعن قرب للالتزامات من خلال مؤشرات التتبع والإنذار، حتى يتسنى الكشف بسرعة عن التطورات المعاكسة وذلك من أجل السماح باتخاذ التدابير المناسبة؛
 - سيرورة استرداد تفلل من تأثير تكلفة المخاطر وتحسن الربحية؛
- كما تستند إستراتيجية خطر القرض الخاصة بالبنك إلى نظام قيادة ومراقبة شاملة لخطر القرض، باعتباره المكمل الأساسي للتسيير الجيد من أجل فهم أفضل لأداء محفظة القروض وسياسة تسيير مخاطر القرض.

آلية صنع القرار:

يتم تقديم جميع طلبات منح القروض للهيئة المختصة من أجل اتخاذ القرارات وذلك وفقا لنظام تفويضي يستند إلى المبادئ التالية:

- فصل المهام بين الجهات التجارية والجهات المسؤولة عن تقييم المخاطر لضمان جودة تقييم المخاطر مع الموضوعية في عملية صنع القرار.
- إضفاء الطابع الجماعي على القرارات من خلال مساءلة اللجان التي تتوفر على مستويات مختلفة من الصلاحيات: تتم إدارة المهارات من خلال خطة تعتمد على تفويض الصلاحيات.
- الوقاية من المخاطر من خلال دراسة مختلف الأطراف الفاعلة في ملفات طلبات القروض؛
- التحليل الأولي للملفات من قبل الجهات التجارية التي تتكفل بالطلبات ثم تحليل ثاني للخطر الذي تضطلع به الهيئات المكلفة بالمخاطر على مستوى الإدارة العامة للأخطار وفقا للخطر المتكبد.
- ويعبر نظام التفويض هذا الذي يعين مستويات السلطة وفقا لعدة معايير (مقدار الدين الكلي لكل زبون/ الزبائن، وطبيعة الطلب، ونوع القرض، وتصنيف العملاء، ونوع نقطة البيع، وقطاع النشاط، وما إلى ذلك.) ويضمن أن يتم التعامل مع الالتزامات الأكبر أو الأكثر خطورة على أعلى مستوى، وضمان التدخل الملائم للإدارة في المخاطرة المتعلقة بالقروض.

آلية القياس والتقييم وتتبع المخاطر:

لقد وضع القرض الفلاحي أنظمة تحليل وقياس متناسبة مع طبيعة وحجم العمليات مما يمكنها من حد مختلف المخاطر التي تتعرض لها هذه العمليات.

ويرتكز تتبع آلية قيادة الأخطار على:

- الإشراف على محافظ الالتزامات: تقييم جودة التزامات البنك وتطورها (وفقا لكل صنف من الزبناء أو مجموعة من الزبناء وطبيعة القرض وقطاع النشاط حسب مستوى الخطر، إلخ...)
- تتبع جودة إنتاج القرض: قياس جودة منح البنك وتطورها مع حفظ مجموعة من المحاور (وفقا للجنة المانحة والشبكة ونوع القرض والمنطقة الجغرافية والقطاع الاقتصادي ومستوى الخطر، إلخ...)
- تتبع خطر تركيز المحفظة: فردية (زبون أو مجموعة ذات نفع)، أو قطاعية أو جغرافية، إلخ...
- تتبع جودة المحفظة (نسبة أو عدد المستحقات غير المسددة، المستحقات الحساسة والديون المتأخرة، إلخ...)
- يتم تسيير الإشراف الموحد والشامل من قبل مصلحة إدارة مخاطر القروض التي تقوم بالدراسات الضرورية وتضع رهن إشارة جهات أخذ القرارات وسائل تقييم وتتبع محفظة الالتزام.

محاكاة وضعيات الأزمة (اختبار الضغط)

إن محاكاة وضعيات الأزمات التي تعتبر ممارسة أساسية لتسيير المخاطر تهدف إلى تقدير احتمال تأثير الصدمات على محفظة القروض وتقييم مدى قدرة البنك على التحمل.

ونظرا لسياسة المخاطر، يقوم البنك بنوعين من محاكاة الأزمات:

- محاكاة لحالات الأزمات بغرض تقييم مدى ضعف محفظة القروض في حالة انقلاب الأوضاع أو تدهور جودة أحد الأطراف.
- محاكاة لحالة الأزمات فيما يخص أهم أشكال تركيز مخاطر القرض مع تحليل أثارها على النتائج والأصول.
- تتم دراسة نتائج حالات محاكاة الأزمات هذه من أجل تحديد أخطار التغيرات المحتملة لأوضاع السوق والظرفية التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الأصول والنتائج وتقييم مدى القدرة على مواجهة مثل هذه الأوضاع. ويمكن للبنك اتخاذ عدة أنواع من التدابير بعد تحليل النتائج، لاسيما:

- مراجعة الحدود الداخلية،
- خفض التعرض لقطاع ما أو لبعض النظراء،
- تخصيص أصول داخلية إضافية.

آلية الاسترداد:

يكتسي الاسترداد أهمية بالغة في التسيير التصحيحي لخطر القرض باعتبار أنه يمكن البنك من استرجاع المبالغ المستحقة لدى الجهات المفلسة وبالتالي خفض التأثير على تكلفة الخطر.

وترتكز آلية الاسترداد على المبادئ التالية:

- تفضيل التسوية الودية على الإجراءات القضائية.
- إشراك المسؤولين عن المبيعات في التسيير الاحترازي للخطر وفي استرداد المستحقات منذ ظهور أول بوادر الصعوبات لدى الطرف الآخر.
- تشجيع استرداد المستحقات.
- تقع المسؤولية الأولى للوكالة البنكية على محفظة التزاماتها وعلى طول عملية القرض.

- تركيز الجهود على المستحقات المهمة وتصنيع عملية الاسترداد بالنسبة للوكالات البنكية لا سيما فيما يتعلق بالمستحقات التي ينبغي معالجتها بصفة جماعية.
يتم تقنين عملية استرداد الديون عن طريق مذكرات إدارية وإجراءات تحدد طرق وهايكل للتتبع والمراقبة.

مخاطر التركيز

تجدر الإشارة إلى أن القرض الفلاحي للمغرب ، يخضع لمخاطر التركيز على أطراف مقابلة معينة:

عدد المستفيدين 30/06/2018	المبلغ الإجمالي للخطر (000 درهم)	اعتمادات الصرف (000 درهم)	الاعتمادات عن طريق التوقيع (000 درهم)	كمية الأوراق المالية المحتفظ بها في رأس مال المستفيد (000 درهم)
4	4 050 353	3 939 149	94 078	17 126

2-خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر إمكانية تأثير تغيرات على العوامل المكونة لمخاطر السوق، مثل تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وأسعار المواد الأولية، على إيرادات مجموعة القرض الفلاحي للمغرب أو خفض قيمة محفظتها المالية.
ويهدف تسيير مخاطر السوق الخاص بمجموعة القرض الفلاحي للمغرب إلى تسيير ومراقبة التعرض لمخاطر السوق من أجل تحقيق مستوى أمثل في معالجة ثنائية) الخطر المردودية) مع الحفاظ على مواصفات سوق تتسق مع مكانة البنك باعتباره مؤسسة مالية رائدة في مجال تمويل الفلاحة والعالم القروي.
ويشكل التوافق المفهوم الأساسي المستخدم في معالجة المعاملات على مستوى غرفة التداول من أجل التصدي للخطر ودعم الحصيلة.

- استراتيجيات مخاطر السوق:

تعتبر استراتيجية تسيير مخاطر السوق جزءا من السياسة العامة للمخاطر الخاصة بمجموعة القرض الفلاحي للمغرب، والتي تعد بدورها جزءا من تسيير مراقبة احترازية ودقيقة. ويتم اعتماد السياسة العامة لمخاطر السوق من قبل مجلس الإدارة ومجلس الرقابة.
ويعتمد تسيير مخاطر السوق على المبادئ التالية:
- سلامة تطور أنشطة السوق؛
- الالتزام بقواعد بنك المغرب فيما يتعلق بالتسيير الاحترازي للمخاطر ونظام الإجراءات والمنشورات والمذكرات الداخلية؛
- تعزيز مراقبة استراتيجية التفاوض؛
- وضع الحدود (العملاء والبنوك ومحفظة الأوراق المالية والمعاملات التي تتم في نفس اليوم لحساب خاص ...)
- تحديد الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بتحديد مخاطر السوق وقياسها ومراقبتها.
- اعتماد الممارسات الفضلى على مستوى تسيير مخاطر السوق لجميع الأقسام الفرعية.
وقد تمت ترجمة هذه المبادئ التوجيهية إلى سياسة مخاطر السوق وتتكون من آلية محكمة التنظيم.

السياسات والإجراءات:

وتتم قيادة أنشطة السوق عن طريق آلية كاملة من الحكامة والأمن وإدارة المخاطر وإدارة الحدود. وتستند هذه الآلية إلى خلفية وثائق موحدة، ونظام معلومات فعال، وإعداد تقارير منتظمة.
وتنقسم هذه السياسة إلى مذكرات وآليات تنظم أنشطة السوق، ولاسيما:
- إجراءات لجميع عمليات أنشطة الأسواق؛
- آلية وضع حدود فعالة؛
- أدوات التتبع وإعداد التقارير؛
- معلومات عن منهجيات قياس المخاطر والمصادقة على صحة نماذج التقييم.
ومن هذا المنطلق تتكون هيئات الحكامة من لجان مختصة، وهي:

- لجنة سوق رؤوس الأموال والعلاقات الدولية المكلفة بالمصادقة على إستراتيجية البنك المتعلقة بالتمويل والاستثمار والعلاقات الدولية، تسيير خطوط و حدود النظراء بالإضافة إلى قيادة أنشطة سوق رؤوس المال والأنشطة الدولية.
- لجنة حدود زبناء الصرف، المختصة باتخاذ القرارات بخصوص ولوج الزبناء لقاعة التداول، الحدود المحددة لكل زبون بالإضافة إلى نوع العملية (الأنية، المحدودة الأجل، العمليات المسجلة وغير المسجلة)،
- وتلبي لجنة الخزينة وإدارة الأصول والخصوم الحاجة إلى تسيير فعال للسيولة المتوفرة على المدى القصير وبشكل عام إدارة المخاطر المالية للبنك.

جهاز إدارة و مراقبة مخاطر السوق:

من أجل تتبع المخاطر التي تنطوي عليها أنشطة السوق المختلفة ومراقبتها، أنشأت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب آلية منظمة تركز على المحاور التالية:

- نظام تفويض السلطات يحدد عملية الطلب، المصادقة على الحدود وترخيص التجاوزات؛
- احترام مبدأ الفصل الوظيفي والتنظيمي لمهام المكاتب الأمامية، الوسطى والخلفية؛
- مجموعة من أدوات تسيير ومراقبة مخاطر السوق،
- تعزيز آلية المراقبة الداخلية من خلال أدوات المراقبة الدائمة؛
- تعزيز آلية إسناد التراخيص والتحكم فيها.

الحدود الرئيسية:

بالإضافة إلى الحدود التنظيمية المطبقة على جميع أنشطة السوق، بما في ذلك حدود المواقع، تم وضع حدود داخلية أخرى لمحظة المفاوضات والاستثمارات وأنشطة الصرف. وتشمل الحدود التالية:

- الحد الأقصى لحجم مراكز الصرف الأجلة و محفظة المفاوضات والاستثمار؛
- حدود المدة والحساسية لمحظة المفاوضات والاستثمار؛
- الحد القصير لوضعية أسعار الصرف؛
- يتم التحكم في إدارة الحدود بالكامل ويتم؛
- تحليلها ومنحها من قبل اللجان المختصة؛
- تعريفها على نظام المعلومات الذي يضمن مراجعة الحسابات.
- التحكم فيها عن طريق نفس هذا النظام الذي يمنع التجاوز غير المسموح به؛
- مراجعتها وفقا لاحتياجات العملاء وظرفية السوق.

نظام تتبع المؤشرات:

تتم مراقبة مخاطر السوق بشكل يومي من قبل إدارة مخاطر السوق المركزية. وتتحقق اللجنة عن طريق تقارير نصف سنوية من مستويات التعرض، والأداء، المخاطر المتعلقة بأنشطة السوق، والامتثال للمتطلبات التنظيمية، والامتثال لآليات التحديد. وتقوم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بمحاكاة خطر السوق لجميع قطاعات السوق وفقا للمتطلبات المنهجية المنصوص عليها في خطة تقرير بنك المغرب، وكذلك محاكاة لمحظة المفاوضات في الحالات القصوى مع مراعاة ظروف المحفظة وظروف السوق والمخاطر المتصلة بها:

- نظام تقديم تقارير منتظمة إلى المراقب والسلطات الوصية؛
- نظام تقديم تقارير داخلية عن سيرورة مراقبة المخاطر.

أدوات مراقبة وإدارة مخاطر السوق:

اعتمدت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب هيكلًا لتسيير ومراقبة مخاطر السوق تشمل استخدام منهجية القيمة المعرضة للمخاطر وتحليلات الحساسية لجميع محافظ المفاوضات والاستثمار.

القيمة المعرضة للمخاطر:

القيمة المعرضة للمخاطر هو المبلغ الأقصى للخسائر (تغير التقييم) التي يمكن أن يحصل في غضون عدد (n) من الأيام، مع احتمالية (p) الوقوع في الخطأ، أي مجال ثقة 1-p.

إن الطريقة التي يستخدمها البنك لحساب القيمة المعرضة للمخاطر هي نموذج يستند إلى المردودية السابقة. وهذه الطريقة هي عبارة عن قياس التطور المحتمل لقيمة المحفظة عن طريق محاكاة التغيرات في ظروف السوق على غرار ما كانت عليه في الماضي.

يتمتع بنك القرض الفلاحي للمغرب بمستوى ثقة يصل إلى 99٪ وأفق زمني ليوم واحد. وتاريخ يبلغ أمده سنتين. مما يسمح بالتتبع اليومي، لأخطار السوق التي يتكبدتها البنك. وعلى الرغم من كون القيمة المعرضة للمخاطر هي أداة لتسيير مخاطر السوق ومؤشر مخاطر يستخدم على نطاق واسع في تمويل السوق، فإن له حدودا. وإدراكا منها للقيود المفروضة على نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، تستخدم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب وسائل أخرى لإدارة مخاطر السوق، بما في ذلك، على سبيل المثال، تحويل منحنيات الأسعار وأسعار العملات.

السيناريوهات الرئيسية المختارة:

- التغيير في النسب بمعدل +/- 5 ن.أ و +/- 10 ن.أ و +/- 25 ن.أ و +/- 50 ن.أ (المؤشر الشامل ومؤشر شريحة الإستحقاق).
- تغيير صرف العملات بنسبة +/- 1 و 0.5 بالمائة مع الأخذ بعين الاعتبار تركيبة الدرهم المغربي و الارتباط بين الأورو والدولار.

3 مخاطر تسيير الأصول والخصوم:

يتطلب تقييم موقف البنك فيما يتعلق بحدوث مخاطر أسعار الفائدة والسيولة حساب مجموعة من المؤشرات استنادا إلى البيانات والمعلومات التي يستخدمها مسؤولو إدارة الأصول والخصوم. وترتكز مراقبة مخاطر إدارة الأصول والخصوم من ناحية على تحليل النظرة المستقبلية لوضع السيولة ووضع أسعار الصرف للمدى القصير و المتوسط و الطويل لمؤسستنا، ومن ناحية أخرى، على رد فعل المؤشرات الرئيسية من الظروف الاستثنائية (أزمة السيولة، وتقلبات أسعار الفائدة، وما إلى ذلك) من خلال برنامج محاكاة الأزمات الذي تم تطويره داخليا.

تسيير مخاطر أسعار الفائدة:

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها التأثير السلبي للتغيير غير المواتي في أسعار الفائدة على الوضع المالي للمؤسسة نتيجة لجميع المعاملات في الحصيلة وخارج الحصيلة باستثناء المعاملات موضوع التغطية. تتم مراقبة مخاطر أسعار الفائدة من خلال:
- تحليل تطور هيكل الحصيلة من خلال التمييز بين النسب الثابتة والمتغيرة،
- قياس الجمود / الفجوات: استنادا إلى الجداول الزمنية للعناصر التعاقدية في الحصيلة وافترضاات التخلص الثابت التي تمت المصادقة عليها من قبل لجنة تسيير الأصول والخصوم بالنسبة لبنود الحصيلة غير المدققة، يقوم مدراء إدارة الأصول والخصوم بقياس أهمية الفجوات لكل مرحلة استحقاق من أجل تحديد المخاطر الخاصة بالبنك.

إدارة خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في تعرض البنك للخسارة إذا لم تتوفر في الوقت المناسب السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماته المالية. قد تنشأ هذه المخاطر من هيكل الحصيلة بسبب عدم التطابق بين الاستحقاقات الفعلية للأصول والخصوم والالتزامات ومتطلبات التمويل للعمليات المستقبلية وسلوك الزبائن وإعاقه السوق المحتملة أو الظرفية الاقتصادية. تتم مراقبة مخاطر السيولة داخل مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشكل منتظم من قبل هيكل إدارة الأصول والخصوم بالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية (غرفة المداولات، مخاطر السوق، البنك التجاري، الخ...). وتسمح هذه الآلية التي تم إنشاؤها للبنك بإعادة التمويل في ظل أفضل الظروف وتماشيا مع خطته الإستراتيجية واحترام الحدود التنظيمية والداخلية التي تنظم هذه الوظيفة. كما أن إعداد خطة التمويل ينطوي على تقدير الأرصدة النقدية في المستقبل على أساس ديناميكي، مع مراعاة النفقات والتدفقات الرئيسية المتوقعة الناتجة عن الأنشطة التجارية والمالية للبنك. ويتم هذا التمرين بتطبيق ثلاثة سيناريوهات تختلف باختلاف مستوياتها. وتتعلق الافتراضات المستخدمة أساسا بأهداف الأعمال وقدرة البنك على جمع الأموال في السوق النقدية. وبالإضافة إلى الإطار التنظيمي، قامت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بتطوير مجموعة من الأدوات (فجوات السيولة، واختبارات الضغط المحددة، ونسب التركيز، إلخ) التي تعطي المدى القصير والمتوسط والتي يتم تحليلها من أجل تحديد، في حالة المتطلبات النقدية، تدابير التغطية المناسبة التي ستعتمدها لجنة تسيير الأصول والخصوم. عقب تطبيق نسبة السيولة قصيرة الأجل، قام البنك بإدخال إجراءات جديدة تركز على تعزيز أصوله السائلة والقابلة للتحقيق وتحسين ميزانيته العمومية مع الحفاظ على مستوى الربحية. وهكذا، خلال عام 2017، حصل القرض الفلاحي على مكانة فوق الحد الأدنى التنظيمي المطلوب.

4- المخاطر التشغيلية

وتعرف المخاطر التشغيلية بأنها "مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات أو الموظفين أو الأنظمة الداخلية أو الأحداث الخارجية".

استراتيجية المخاطر:

يتميز الخطر التشغيلي بكونه خطرا منتشرا وذو نطاق واسع جدا، وهو يخص جميع عمليات البنك تقريبا. ولهذا السبب يعتبر الخطر التشغيلي رهانا أساسيا مؤثرا ويتطلب مشاركة جميع الجهات الفاعلة في البنك. إن نظام إدارة المخاطر التشغيلية الذي تم إنشاؤه على مستوى البنك يسمح بمراقبة موثوقة ومعرفة تامة بالمخاطر التشغيلية المتكبدة وتنفيذ الإجراءات التصحيحية لتخفيف هذه المخاطر والتحكم فيها من خلال تنفيذ رسم خرائط للمخاطر، وإدخال مؤشرات تتبع المخاطر تدريجيا.

ويستند هذا النظام إلى تطبيق ممارسات سليمة لإدارة المخاطر التشغيلية وهي:

-وضع ميثاق واضح لإدارة المخاطر التشغيلية يوزع على جميع الفاعلين المشاركين في العملية؛

-ثقافة قوية للمخاطر التشغيلية داخل الشركة؛

-التقارير الداخلية.

-ومن أجل السيطرة على المخاطر التشغيلية، وضعت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب سياسة إدارة للمخاطر التشغيلية التي تشكل جزءا من نظام التحسين المستمر.

-جمع البيانات عن المخاطر (المحتملة) و / أو الحوادث (المعروفة)؛

-تحليل المخاطر (المحتملة) و / أو الحوادث (المعروفة) وتقييم عواقبها المالية؛

-تنبيه المسؤولين الرئيسيين عن الحوادث المذكورة؛

-التوفر على أدوات ومؤشرات الرقابة موجهة إلى جميع الجهات الفاعلة لتوصيل البيانات حول المخاطر (المحتملة) و / أو

الحوادث (المعروفة)، وتقييم التعرض للمخاطر التشغيلية كذلك؛

- اتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية ضرورية للحد من الآثار، واحتمال وقوع الحوادث مع ضمان التتبع المنتظم.

سياسة مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشأن المخاطر التشغيلية:

تتم صياغة السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية مع مراعاة الكيانات المشاركة في عملية التقييم ومراقبة المخاطر.

ونظرا لطبيعة المخاطر التشغيلية، تتضمن الأحكام التنظيمية الداخلية عددا كبيرا من الجهات الفاعلة المشاركة في:

- تحديد المخاطر وتقييمها؛

-تجميع الحوادث وتتبعها،

-توعية وتنشيط شعبة الحوادث التشغيلية؛

-استخدام خرائط المخاطر كجزء من أنشطة الرقابة والتدقيق.

وعليه، فإن المذكرات الداخلية الرئيسية التي تحكم المخاطر التشغيلية هي كالتالي:

-ميثاق إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة: يحدد السياسة العامة لإدارة المخاطر التشغيلية داخل مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، من حيث:

-نموذج التمثيل وتقييم المخاطر (تعريف المفاهيم ووصف البيانات ووصف المعايير).

-نموذج لمؤشرات مراقبة المخاطر وآليات تغطية المخاطر.

-نموذج جمع الحوادث.

-وصف تنظيم إجراءات قطاع "المخاطر التشغيلية" (الجهات الفاعلة والأدوار والمسؤوليات...).

-وصف إجراءات تسيير المخاطر التشغيلية.

تنظيم شعبة المخاطر التشغيلية:

- يتمحور تنظيم شعب المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة حول:
- الوظيفة المركزية على مستوى المقر، المسؤولة عن تصميم وتوجيه الأدوات المنهجية وتكنولوجيا المعلومات، والتي تسمح بتنفيذ آلية فعالة وشاملة ومتجانسة لمراقبة المخاطر لفائدة مجموعة القرض الفلاحي للمغرب.
 - مراقبة مخاطر التشغيل المعينة على مستوى الشبكة والشبكة الفرعية والمستوى المركزي كجزء من عملية جمع الأحداث والحوادث والخسائر. وتتولى هذه العمليات مسؤولية تحديد الأحداث التشغيلية والحوادث والخسائر وحصرتها داخل أداة تسيير المخاطر، وهي تساهم في تحديث خرائط المخاطر التشغيلية وضمان تنفيذ الخطط التشغيلية وإجراءات لتعزيز آلية تسيير المخاطر.
 - مراسلو المخاطر التشغيلية (هيئات الرقابة الداخلية والهيئات الأخرى) على مستوى المقر والشبكة وهم مسؤولون عن تحديد الحوادث والمخاطر المتعلقة بأنشطة وإجراءات ونظام الجهات الخاضعة للمراقبة.
 - تعتمد المقاربة العامة لتسيير المؤسسة لشعبة المخاطر التشغيلية على مستويين:
 - المستوى الأول:** يسند قياس ومراقبة مخاطر التشغيل للجنة المخاطر التشغيلية. وهي مسؤولة على وجه الخصوص عن تزويد الشركات بمعلومات عن مستوى مخاطرها التشغيلية، وذلك من أجل توضيح قراراتها بشأن الإجراءات الرامية إلى تغطية هذه المخاطر.
 - المستوى الثاني:** يسند تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تغطية المخاطر، والكشف عن الحوادث وجمعها لخطوط الأعمال، والجهات المسؤولة عن المراقبة.

الأدوات الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية

تتمثل الأدوات المنهجية الرئيسية في: تصميم خرائط المخاطر التشغيلية وسيرورة جمع الحوادث وخطة استمرار النشاط.

خرائط المخاطر التشغيلية

- تستخدم آلية تسيير المخاطر التشغيلية نهجا يحدد المخاطر ويرتبها بحسب الأولوية، ثم يطبق استراتيجيات لتقليلها. ويشمل هذا النهج منع المشاكل المحتملة (الأحداث) والكشف المبكر عن المشاكل الراهنة (الحوادث...).
- وقد تم اعتماد نهجين من قبل هيئة المخاطر التشغيلية لتحديد المخاطر وتقييمها:
- نهج يعتمد على عقد لقاء بين الجهات المعنية للتعبير عن المخاطر التي ينطوي عليها نشاطها من خلال مقارنتها بالضوابط المطبقة (استقصاءات العينات، ومهمة الفرق، والتحكم عن بعد، وما إلى ذلك).
 - نهج قائم على نقل وإبلاغ الأحداث والحوادث من خلال مصادر مختلفة (المراقبة المستمرة على مستوى الشبكة والمقر، تتبع المخاطر التشغيلية، المراقبة العامة).
- وخلال السنة المالية 2015، تم تحديث خارطة مخاطر نصف سنوية، وكانت إنجازاتها تتعلق أساسا بالإجراءات التالية:
- تحديث قائمة العمليات الرئيسية والعمليات الكلية من خلال ربطها بالمخاطر المحددة؛
 - مراجعة التقييم النوعي والمصادقة عليه وتصنيف المخاطر التي يقوم بها البنك من حيث احتمال حدوثها والخسارة المتكبدة،
 - مراجعة وتحديث خطط العمل؛
 - تعديل خرائط المخاطر التشغيلية القائمة من قبل المخاطر الجديدة؛
 - تحديث بيانات المخاطر التشغيلية؛
 - تصنيف المخاطر وفقا لنظام القيادة المنفذة.

عملية تجميع الأحداث والحوادث والخسائر:

- وتستند هذه العملية على مستويين من التجميع:
- يتم النظر في الحوادث عند اكتشافها من خلال هيئة المخاطر التشغيلية باستخدام النموذج المخصص. ويتم التحكم في الحوادث المبلغ عنها، من قبل مدراء المخاطر التشغيلية، الذين يتحققون من اكتمالها واتساقها وأهميتها. ويحددون حالة الخطر المقابلة في رسم خرائط المخاطر (إن وجد) ويمكنهم، إذا لزم الأمر، تدعيمه.

-يتم الكشف عن الحوادث بواسطة أجهزة مراقبة داخلية عن طريق القيام بمراقبة يومية عن بعد أو من خلال بعثات ميدانية للكشف عن الاضطرابات عبر مراحل سير عملية التحقق من قواعد البيانات التي تسمح بإغناء قاعدة المعطيات و ضمان متابعة تنظيم الاختلالات التي تم اكتشافها.

يمكن تقسيم عملية تصعيد الأحداث والحوادث والخسائر المتعلقة بالمخاطر التشغيلية إلى خمس مراحل:

-المرحلة 1: تحديد الأحداث والحوادث والخسائر.

- المرحلة 2: إدخال البيانات عند المستوى

-المرحلة 3: مراقبة البيانات التي تم جمعها

-المرحلة 4: الاستعلام وإغلاق سجل الحادث.

-المرحلة 5: تعزيز تتبع الحوادث والخسائر وإعداد التقارير

خطة استمرار النشاط

تتوفر مجموعة القرض الفلاحي للمغرب على نظام استمرار نشاط يهدف إلى ضمان، حسب سيناريوهات أزمنة مختلفة، بما في ذلك في حال الصدمات القصوى، الصيانة، وعند الاقتضاء، حسب نمط متدهور، تقديم خدمات، أو مهام تشغيلية أساسية واستئناف مخطط للأنشطة.

وبالتالي تشمل خطة استمرار النشاط حلول المساعدة (التنظيمية، اللوجستية، التقنية، البشرية، والتواصلية) مما يسمح بالتصدي لأزمة لا يمكن التحكم فيها، والعمل على استئناف الأنشطة الحيوية داخل الأجل، في حال عدم توفر الأشخاص، الأماكن، أنظمة المعلومات أو مقدمي الخدمات الأساسيين.

في سنة 2015، تم إكمال أعمال ورشة تحديث مجموعة وثائق خطة استمرار النشاط (الدليل المنهجي، بطائق الوظائف، خطة التواصل، ...) ويتم حاليا تنفيذ العديد من الإجراءات.

وتجدر الإشارة إلى عدم وقوع أي حادثة كبرى خلال سنة 2015 أجبرت البنك على تفعيل خطة استمرار النشاط.

5 مخاطر العملات

على غرار جميع المؤسسات البنكية يتعرض القرض الفلاحي للمغرب، لخطر مرتبط بصرف العملات، بجميع الأنشطة (قروض بالعملة الصعبة، صرف العملات، الصرف للأجل...).

يمكن للبنك أن يلاحظ تطور صرف العملات عكس مصلحته وبالتالي تسجيل انخفاض في هامشه.

6 تسيير خطر النظراء

ضمن سياق التغييرات العميقة التي يشهدها المغرب والتي تتمثل في التحرر الاقتصادي، فتح الحدود، إلغاء الجمارك، ودخول العديد من اتفاقيات التبادل الحر حيز التنفيذ، يمكن لخطر النظراء أن يتدهور، وبالتالي الرفع من النسبة العامة للزراعات. يمكن أن يزيد السياق الاقتصادي غير الملائم من هذا التوجه بشكل أكبر.

فمن أجل تسيير خطر النظراء، تم تكليف هيئة "خطر القرض" داخل المجموعة (تم إنشاء الجهة سنة 2009) بمهمة أساسية تتمثل في دراسة وتكوين طلبات المخاطرة المقدمة من مختلف هيئات المبيعات للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتمتع بامتياز تقييم اتساق الضمانات، تقدير حجم النشاط والصحة والجودة الاقتصادية لعمليات التمويل المطلوبة.

فضلا عن ذلك، يقوم القرض الفلاحي للمغرب بتطوير نظام تنقيط من أجل تقييم كل النظراء. ويتمشى نظام التنقيط هذا مع مقتضيات اتفاقية "بازل 2". وبالتالي، يعتمد تنفيذ مقاربة التنقيط الداخلي على متطلبات دنيا تسمح لكل مؤسسة قرض باختيار الأنظمة والمناهج الأكثر ملاءمة لنشاطها.

يتوفر القرض الفلاحي للمغرب على نظام تنقيط يشمل جميع أصناف الزبناء. كما أنه يتوفر كذلك على نظام تنقيط خاص بالمزارع الصغيرة والمتوسطة بالمغرب، بالنسبة للخطر في القطاع الفلاحي. حيث يتوفر القرض الفلاحي للمغرب على تصنيف قرض يسمح بتقييم خطر القرض على أساس الوضع المالي للمدين، وإمكانية نموه، وقطاع نشاطه. يتميز القطاع الفلاحي بتنوعه وتعرضه الكبير للأخطار المناخية. ونظرا لخبرته في هذا المجال، يواكب القرض الفلاحي للمغرب الفلاحين خلال نموهم بفضل منتجات تمويل خاصة ومنتجات تأمين تغطي هذه الأخطار.

إضافة إلى ذلك، قام القرض الفلاحي للمغرب سنة 2009 ببدء عملية تبعية مهمة المصلحة الخدمة العمومية عن طريق إنشاء مؤسسة أرضي و شركة تمويل الفلاح، مما سمح بحصر الخطر المرتبط بهذا القطاع و تزويد هذه الجهات بوسائل التغطية الملائمة.

7 خطر الملاءة

يتمثل خطر الملاءة في خطر عدم قدرة بنك ما على الوفاء بالتزاماته تجاه مقرضيه.

8 خطر المنافسة

بفضل شبكته المتخصصة وخبرته في القطاع، يفرض القرض الفلاحي للمغرب مكانته كرائد في قطاع الصناعة الزراعية، بالرغم من وجود منافسين جدد، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد لبعض الفاعلين بقطاعه الأساسي. كما تتفرع استراتيجية تمويل هذا القطاع عن طريق مخطط المغرب الأخضر، بغلاف مالي أول قدره 20 مليار درهم انتهى أجله سنة 2013 وغلاف مالي ثاني قدره 25 مليار درهم ابتداء من مارس 2014. انطلاقا من هذا الأساس الإستراتيجي، قام القرض الفلاحي للمغرب بتطوير مخطط لتعزيز أصوله الخاصة للوفاء بالتزامه في هذا القطاع وتعزيز موقعه الريادي.

9 خطر التركيز القطاعي المرتبط بمهمة الخدمة العمومية

خولت مهمة الخدمة العمومية التي انخرط فيها القرض الفلاحي للمغرب مسؤولية ضخ الحيوية في العالم القروي بتنوعه. ومن هنا، يكون خطر التركيز مقيدا نظرا لكون المجموعة تقوم بتمويل عدد من قطاعات الأنشطة في العالم القروي.

10 -الخطر المرتبط بتبعية الهيكل لهوامش التوسيط

من الناحية التاريخية، لطالما مثل هامش الفائدة للقرض الفلاحي للمغرب الجزء الأكبر من ناتجه الوطني الخام، أي ما يعادل 87 في المائة من السنة المالية 2017. فضلا عن ذلك، قام القرض الفلاحي للمغرب، بوضع مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تعزيز نسبة العمولات في منتوجه البنكي الخام، لا سيما المنتوجات التي يتم تحقيقها عن طريق العمليات النقدية المرتبطة بتسيير وسائل الدفع. وبالتالي، تجدر الإشارة إلى أن نسبة هامش العمولات في هيكل الناتج الوطني الخام ثابتة منذ السنة المالية 2014 وتتراوح في حدود 12 في المائة (13 في المائة سنة 2017)

تنبيه

إن المعلومات المشار إليها في هذا البيان لا تُشكل سوى جزءا من بيان المعلومات المؤشر عليه من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/021/2018 بتاريخ 08 أكتوبر 2018. توصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالإطلاع على نصّ بيان المعلومات الكامل الموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.